

قضية زيت قطن تصل لهيئة الطاقة الذرية

أكاديميون يضعون وزارة التموين بمخاطر وجود مادة سامة في زيت القطن.. هيئة المواصفات أكدت أنه صالح للاستخدام

| عيرصيموعه

بدأت قضية الترويج لزيت القطن كبدول للزيت النباتية بعد صعوبة تأمينها لتغطية احتياج السوق المحلية سواء من زيوت الذرة أم دوار الشمس وغيرها على أنه الخيار الأفضل بين الزيوت الغذائية. الملفت للنظر فيوت عدم تنقية زيت القطن من مركب الجوسيبول السام في الدفعة التي تم طرحها في صالات السورية للتجارة وتوزيعها في شهر شباط الماضي، حيث تبين أنه لا يوجد في مخابر التموين مواصفة خاصة تتضمن النصصي عن الجوسيبول لكي يتم تحديد صلاحيتها للاستعمال البشري من عدمه.

وجاءت قضية إعادة النظر في زيت بذور القطن الذي أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن تأميمه ضمن صالات المؤسسة السورية للتجارة بعد قيام عدد من الأكاديميين المهتمين بالسلامة الغذائية بتحليل الزيت، ليتبين لهم أن الزيوت التي تم طرحها في شباط الماضي غير صحية ولا تصلح للاستهلاك البشري نظراً لاحتوائها على مركب الجوسيبول الذي يعتبر مركباً ساماً، حيث يوجد المركب في جميع أعضاء نبات القطن وتتركز وظيفته في حماية النبات من الحشرات، وتعتبر آخر له دور مهم كمبيد حشري ويستخدم بين مبيدات الآفات وبعد ذلك تأثيرات سمية في حال الاستهلاك البشري لزيت القطن غير المعالج بسحب الجوسيبول منه، مما دفع الأكاديميين إلى تسطير كتاب لوزير التجارة الداخلية السابق طلال برازي بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢١ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) حصلوا على نسخة منه) حصراً قبل تقديمها للمواطنين. وأشار الأكاديميون بأن مواصفة جودة زيت القطن نوعية ويأتي على رأسها التحري عن وجود الجوسيبول فيه.



المسؤول عن ذلك، وحسب المعلومات أن تحاليله يجب أن تكون ملتزمة بمواصفات تعرفها هيئة المواصفات والمقاييس.

وأكد المهتمون بالسلامة الغذائية أنه رغم تجاوب الوزير السابق مع تلك الدراسة إلا أن الملف لم ينتج وجاء التغيير الوزاري بوزير جديد ليتفاجأ أصحاب الشأن بامتلاء رقوق السورية للتجارة بزيت القطن متجاوزين ذلك الملف الذي يهدف إلى معالجة الزيوت وتحليلها في مخابر التموين وفق مواصفة خاصة بزيت القطن حصراً قبل تقديمها للمواطنين. وأشار الأكاديميون بأن مواصفة جودة زيت القطن نوعية ويأتي على رأسها التحري عن وجود الجوسيبول فيه.

وأكد الأكاديميون له «الوطن» تقاع الوزارة حينها مع جميع الظروف التي تم تقديمها ضمن الاجتماع بذور القطن المنتج محلياً للاستخدام في المجال الغذائي وتم الاجتماع الذي غيبت عنه هيئة المواصفات وقرعة التجارة لسبب ما.

وأكد الأكاديميون له «الوطن» تقاع الوزارة حينها مع جميع الظروف التي تم تقديمها ضمن الاجتماع بذور القطن المنتج محلياً للاستخدام في المجال الغذائي وتم الاجتماع الذي غيبت عنه هيئة المواصفات وقرعة التجارة لسبب ما.

كما أكد الأكاديميون له «الوطن» أنه يفترض من هيئة المواصفات والمقاييس أن تقدم مواصفة شاملة عالمية أكاديمية تتحرى عن جودة زيت القطن وخاصة خلوه من الجوسيبول، وأن تقوم مخابر التموين /حصراً/ بمعايرة جودته لكي يتسنى لها ضبطه في الأسواق.. خاصة وأن الجوسيبول ضاراً بطرحها حالياً في صالات السورية للتجارة؛ مع الإشارة إلى أن المخبر المركزي التابع لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هو

المسؤول عن ذلك، وحسب المعلومات أن تحاليله يجب أن تكون ملتزمة بمواصفات تعرفها هيئة المواصفات والمقاييس.

وأكد المهتمون بالسلامة الغذائية أنه رغم تجاوب الوزير السابق مع تلك الدراسة إلا أن الملف لم ينتج وجاء التغيير الوزاري بوزير جديد ليتفاجأ أصحاب الشأن بامتلاء رقوق السورية للتجارة بزيت القطن متجاوزين ذلك الملف الذي يهدف إلى معالجة الزيوت وتحليلها في مخابر التموين وفق مواصفة خاصة بزيت القطن حصراً قبل تقديمها للمواطنين. وأشار الأكاديميون بأن مواصفة جودة زيت القطن نوعية ويأتي على رأسها التحري عن وجود الجوسيبول فيه.

وأكد الأكاديميون له «الوطن» تقاع الوزارة حينها مع جميع الظروف التي تم تقديمها ضمن الاجتماع بذور القطن المنتج محلياً للاستخدام في المجال الغذائي وتم الاجتماع الذي غيبت عنه هيئة المواصفات وقرعة التجارة لسبب ما.

كما أكد الأكاديميون له «الوطن» أنه يفترض من هيئة المواصفات والمقاييس أن تقدم مواصفة شاملة عالمية أكاديمية تتحرى عن جودة زيت القطن وخاصة خلوه من الجوسيبول، وأن تقوم مخابر التموين /حصراً/ بمعايرة جودته لكي يتسنى لها ضبطه في الأسواق.. خاصة وأن الجوسيبول ضاراً بطرحها حالياً في صالات السورية للتجارة؛ مع الإشارة إلى أن المخبر المركزي التابع لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هو

كما يفترض بمصانع الزيوت أن تجد حلاً لسحب

٢٢

• مدير حماية المستهلك: أرسلنا عينات لهيئة الطاقة الذرية وننتظر النتائج

• تقارير هيئة المواصفات: المراجع الدولية للمواصفة لم تذكر أي قيمة للحد الأقصى المسموح به للجوسيبول!

هذا المركب من زيوت القطن المعدة لديها للبيع وذلك بإشراف علمي تجنياً للخسائر المادية أو أن تحال ذلك الزيت إلى صناعة الصابون والمخففات المنزلية.

ردود مسؤولة!

«الوطن» تواصلت مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم ووضعت في صورة الموضوع، ليؤكد أن لا علم له بتلك الدراسات والاجتماعات السابقة حول مادة زيت القطن كما أبدى تجاوباً سريعاً مع «الوطن»، بأن أرسل عينته من الزيوت لتحليلها في مخابر هيئة الطاقة الذرية للتأكد من وجود مادة الجوسيبول ومدى صلاحية تلك الزيوت للاستهلاك البشري.

ويعد انتظار تم التواصل من قبل مدير حماية المستهلك في الوزارة محمد باغ الذي أكد له «الوطن» اهتمام الوزارة بما تقدم من معلومات وتساؤلات وأنه أمام إصرار «الوطن» على معرفة نتيجة التحاليل للمادة تم إرسال عينته ثانية لمخابر هيئة الطاقة الذرية موضحاً أن الوزارة اعتمدت في تسويقها مادة الزيت في صالات السورية للتجارة على كتب رسمية من هيئة المواصفات والمقاييس تؤكد إمكانية استخدام تلك الزيوت وأنها صالحة للاستهلاك البشري.

هيئة المواصفات تناقض نفسها

باغ زود «الوطن» بنسخة عن تلك الكتب، والتي تؤكد عدم وجود مواصفة معتمدة ودقيقة من قبل هيئة المواصفات حول المادة ومدى سميتها واعتمادها تلك الزيوت رغم علمها بعدم تكرير زيت القطن بالطريقة المناسبة التي تضمن عدم وجود الجوسيبول، حيث أشارت الهيئة في تقريرها إلى أن لون المائل للاحمرار يدل على انخفاض في نوعية المنتج نتيجة ضعف في تقنيات التكرير المستخدمة وبالتالي انخفاض

القياسات، و٤ كانشات شوارع و١٨ آلية جز و٤ قلايات و١٠ تراكسات صغيرة وكبيرة، فيما عدد الأحياء ٤٤ حياً، موضعاً أن ٩٠ - ١٢٠ ضبطاً، هي المعدل الوسطي للضبوط التي تنظمها المديرية كل يوم بحق المخالفين لقانون النظافة العامة رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٤.

وذكر أن قيمة المخالفة ٥ آلاف ليرة، وتخفيض ٢٥٠٠ ليرة إذا باهر المواطن لتسديدها بمجلس المدينة خلال ١٠ أيام من تنظيمها، وإذا تخلف عن السداد بعد ١٥ يوماً تحول للقضاء المختص لتطبيق

الاجراءات القانونية بحقه وفق احكام القانون المذكور.

وبين صقر أن المديرية نفذت حملات تنظيف وترحيل الأنقاض في الأحياء الأكثر كثافة سكانياً بطريق تحويلية حماة شرقي المنطقة الصناعية، وذلك بالتعاون مع مديرية الخدمات الفنية بحماة، وتعزيل وتنظيف طرقي العاصي بالتعاون مع المؤسسة العامة لحوض العاصي، إضافة لترحيل النفايات الطبية من كل المشافي العامة والخاصة إلى مطمر كاسون الجبل.



محل اقتصادي

متر الألتنيوم يصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة

مطالب بتفعيل المعمل المتوقف منذ ١٥ سنة بركات له «الوطن»: التقنين سيؤدي إلى التوقف عن العمل

حرفي الألتنيوم على سبيل المثال يتسلم البضاعة ويضعها ويبيعها للمواطن (الزيون) بهامش ربح ٥ بالمئة في الوقت الحالي علماً أنها كانت سابقاً ٢٠ ٪ إلا أن ارتفاع الأسعار من المصدر لا يسمح بزيادة الربح على الإطلاق. وأضاف إن سعر متر الألتنيوم حالياً يتراوح بين ١٥٠ ألفاً حتى ٥٠٠ ألف ليرة حسب النوعية، مبيناً أن تجهيز المنزل للمواطن العادي» جيداً من ٣ ملايين ليرة وفقاً لعدد الفتحات ونوافذ وأبواب وغيرها، لافتاً إلى أن الأسعار ارتفعت ما يزيد على ١٠ أضعاف عما قبل الحرب إذ كان تجهيز المنزل لا يتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة كحد أقصى.

من جهته، أكد أمين سر جمعية الألتنيوم شادي رجوب له «الوطن»، أهمية تأمين الكهرباء للحرفيين، مشيراً إلى صعوبات العمل وسط ارتفاع أسعار المحروقات لتشغيل الطاقة عبر المولدات.

دولار يعمل ٣ وريديات في اليوم الواحد، وفي حال عاد اليوم للعمل (بالظروف المشابهة) سيكون إنجازاً بوجود الخبرات الفنية الموجودة لدينا ما يساهم في إعادة تدوير المواد وإعادة تدويرها بشكل كامل. وذكر أن المعمل متوقف منذ أكثر من ١٥ عاماً، قائلاً: كنت أحد العاملين في المعمل أيام «الاعتماد على الذات» في تسعينيات القرن الماضي وساهمنا حينها مع فريق العمل بإقلاع المعمل تحت الحصار بوصول الطاقة الإنتاجية بزيادة نحو ٤ - ٣ ملايين



صناعة الألتنيوم تصاب بـ«شلل» في اللاذقية

فيه صناعياً». وطالب بركات بتوفير الطاقة الكهربائية للموقع ليكون مهياً لعمل الحرفيين بما يجعل ينقل الحرف من المدينة وتخفيف العبء عنها، مقابل توسع الصناعات المعدنية في المنطقة الصناعية وتكامل الكهرباء لبيت نقل الحرفيين إليه بما يستوعب ٥٠٠ حرفي، مبيناً أن الموقع كان قيد الإنشاء عام ٢٠٠٨ وتوقف العمل فيه بداية الحرب، ليعود العمل عام ٢٠١٧ ويصبح اليوم موقعاً خفياً ببرنامج الراس

| اللاذقية - عيرصيرمحمود

أكد رئيس الجمعية الحرفية للألتنيوم في اللاذقية ممدوح بركات له «الوطن»، تأثر المهنة بشكل كبير وتعطل الإنتاج جراء الانقطاع المستمر لتتار الكهربائي، محذراً من توقف الحرفيين عن العمل بسبب انقطاع الكهرباء.

وأوضح بركات بالقول: تعد الكهرباء أساس العمل لحرفة الألتنيوم، ومع التقنين المتواصل توقف ما يزيد على ٣٠ بالمئة من الحرفيين عن عملهم لعدم قدرتهم على تأمين البديل ما أدى لخسارتهم عملهم، في حين أن البعض يعدد إلى الاستعانة بمولدات كهربائية في الورشات لترتيب أوقص المواد عند بيوتهم في محالهم عند وصل التيار.

وشدد على أن أهم الصعوبات وما يعانيه الحرفي انقطاع الكهرباء وما تبقى يعد صعوبات ثانوية بصراحة، مشيراً إلى ضرورة نقل الحرفيين إلى المنطقة الصناعية ما يساهم في تحسين وضع المهنة والحد من تراجع الإنتاج. وأضاف رئيس الجمعية إنه تم تجهيز موقع مشروع الصناعات المعدنية في المنطقة الصناعية ولا يقصده سوى الحرفباء لبيت نقل الحرفيين إليه بما يستوعب ٥٠٠ حرفي، مبيناً أن الموقع كان قيد الإنشاء عام ٢٠٠٨ وتوقف العمل فيه بداية الحرب، ليعود العمل عام ٢٠١٧ ويصبح اليوم موقعاً خفياً ببرنامج الراس

في تشغيل الإنتاج وإعادة تدوير «قراضة